



الميزانية السعودية لعام 2013

أقر مجلس الوزراء السعودي يوم أمس 29 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2013 (31 ديسمبر 2012 حتى 30 ديسمبر 2013)، وقد جاءت الميزانية تحفيزية وضخمة وتضمنت مستوى قياسياً من الإنفاق سيلعب بلا شك دوراً رئيسياً في دفع عملية النمو الاقتصادي في البلاد. وفيما يلي أبرز ما ورد في خطاب الميزانية:

• يتوقع أن تسجل ميزانية العام 2013 فائضاً قدره 9 مليار ريال (2,4 مليار دولار) وذلك بناءً على حجم إيرادات يبلغ 829 مليار ريال ومصروفات تبلغ 820 مليار ريال. وهذه ثاني ميزانية على التوالي تتضمن تقديراتها تسجيل فائض منذ عام 2008. وبقي قطاعي التعليم والرعاية الصحية يمثلان أهم بنود الإنفاق الحكومي في الميزانية، حيث شكلت مخصصاتهما نحو 37 بالمائة من إجمالي الإنفاق.

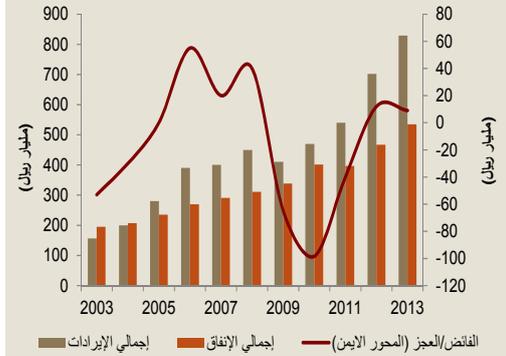
• تؤكد الميزانية على عزم الحكومة الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي، حيث سيؤدي الإنفاق الاستثماري المقرر الذي سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند 285 مليار ريال، مرتفعاً بنسبة 28 بالمائة، إلى دعم نمو اقتصادي قوي كما سيوسع القطاع الخاص ويبيح له فرصاً جيدة في وقت تسود الأسواق حالة من عدم اليقين إزاء الأوضاع العالمية والإقليمية على حد سواء. ورغم أن تقديرات الإيرادات جاءت أقل تحفظاً من الميزانيات السابقة، لكن ذلك لا يمثل مشكلة حيث تستطيع المملكة بسهولة تغطية أي عجز قد يطرأ على الإيرادات من خلال السحب على الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد (ساما) التي بلغت 635 مليار دولار في نهاية نوفمبر.

• سجلت ميزانية عام 2012 فائضاً قدره 386 مليار ريال (تقديرات جدوى: 341 مليار ريال) مقارنة بفائض كان متوقع أن يأتي في حدود 12 مليار ريال حسب التقديرات الأولية للميزانية، ويعتبر هذا ثاني أكبر فائض على الإطلاق وكان أكبر فائض قد تحقق في عام 2008 وبلغ 580,9 مليار ريال. سجلت الإيرادات أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 1,24 تريليون ريال (تقديرات جدوى: 1,19 تريليون) كما حققت المصروفات مستوى قياسياً بلغ 853 مليار ريال (تقديرات جدوى: 841 مليار ريال). نما الإنفاق بمتوسط سنوي بلغ 3,2 بالمائة وهو معدل يعتبر متوسطاً مقارنة بمستوياته للعامين السابقين. كان هذا المعدل من النمو في الإنفاق متوقعاً، حيث جاء كإضافة إلى الزيادة الكبيرة في المصروفات والتي بلغت 26,4 بالمائة العام الماضي والتي حُصص معظمها للإنفاق الجاري.

• أظهرت البيانات الاقتصادية الأولية نمواً قوياً للاقتصاد خلال عام 2012، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بواقع 6,8 بالمائة كما حافظ القطاع الخاص غير النفطي على معدل نمو قوي بلغ 7,5 بالمائة، ونما قطاعي التشييد والنقل والاتصالات بأرقام مزدوجة. كذلك تضمنت بيانات الميزانية تعديلاً آخر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، وذلك برفعه من 7 بالمائة إلى 8,5 بالمائة، ليسجل أعلى معدل نمو له منذ عام 1979. كذلك أدت الزيادة الضخمة في إيرادات الصادرات النفطية إلى ارتفاع فائض الحساب الجاري إلى مستوى قياسي بلغ 178,5 مليار دولار.

ونعتقد أن من شأن متوسط إنتاج عند مستوى 9,6 مليون برميل يومياً ومتوسط سعر عند 66 دولاراً للبرميل لسلة الخامات السعودية (نحو 70 دولاراً لخام برنت) أن يستوفيا الإيرادات النفطية المستخدمة في تقديرات الميزانية. كما نتوقع أن تتخطى الإيرادات والمصروفات على حد سواء المستويات المقدرة في ميزانية العام الجديد ونتوقع تحقيق فائض قدره 177 مليار ريال (6,3 بالمائة من الناتج المحلي)، وذلك بناءً على سعر للنفط في حدود 104 دولار للبرميل لخام برنت.

ميزانية الدولة



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين
falturki@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



ميزانية عام 2013

سجل حجم الإنفاق الذي أقرته ميزانية 2013 مستوى قياسياً آخر يدل على استمرار الحكومة في برنامجها لتطوير البنية التحتية البشرية والمادية وتحفيز النمو الاقتصادي. كذلك من البيانات المهمة التي أشار إليها إعلان الميزانية هو ارتفاع الإيرادات التقديرية بنسبة 18 بالمائة، وحيث لم يعلن عن أي مبادرات جديدة فإن ذلك يدل في اعتقادنا على أن الحكومة حافظت على أسلوبها الذي يبدو أقل تحفظاً بشأن تقديراتها لأسعار النفط والذي انتهجته منذ العام الماضي. وللمرة الثانية على التوالي منذ عام 2008 تقرر المملكة ميزانية تتضمن فائضاً بلغ 9 مليار ريال (0,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع) هذا العام. وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى خفض نفقاتها كي تتمكن من التحكم في العجز في موازنتها وتقليص ديونها نجد أن هذا الأمر لا يشكل هاجساً للمملكة، حيث تشتمل الميزانية على فائض وإن كان صغيراً كما أن الدين العام منخفض جداً، ونعتقد أن المملكة تستطيع بسهولة أن تمول أي عجز قد يطرأ على ميزانيتها باستخدام احتياطيها الضخم من الموجودات الأجنبية ولن تلجأ لإصدار دين جديد.

المصروفات

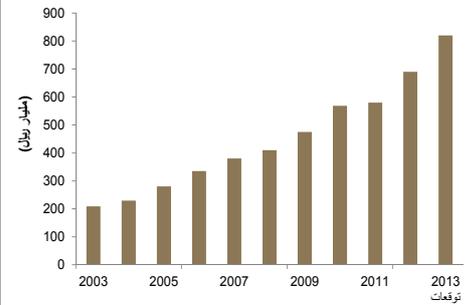
تم تقدير المصروفات الكلية حسب ميزانية عام 2013 بنحو 820 مليار ريال، بما يفوق المصروفات التي كانت مقررة في ميزانية عام 2012 بحوالي 130 مليار ريال، مسجلة بذلك أعلى نمو سنوي اسمي في المصروفات تقررته الميزانية طيلة الفترة التي تتوفر فيها معلومات بهذا الخصوص.

رغم أن هذا الإنفاق المقرر في الميزانية يقل عن الإنفاق الفعلي للعام 2012 والذي بلغ 853 مليار ريال، لكننا لا نعتقد أن ذلك يشير إلى سحب عوامل التحفيز أو إعادة تفكير في سياسة التوسع في الإنفاق. في الواقع، لا يزال الإنفاق الفعلي كنسبة من الناتج المحلي النفطي مرتفعاً وتبلغ نسبته 83,5 في المائة، مقارنة بنسبة 70 بالمائة من الناتج المحلي غير النفطي كمتوسط للعشر سنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، ظلت الحكومة تتجاوز إنفاقها المقرر في الميزانية بصفة مستمرة بمتوسط 24 بالمائة خلال العقد الماضي. وكان عام 2000 آخر عام تجاوز فيه الإنفاق التقديري في الميزانية الإنفاق الفعلي للعام الذي سبقه. وجاء الفرق بين مستوى الإنفاق التقديري في ميزانية عام 2013 والإنفاق الفعلي في عام 2012 صغير نسبياً عند 4 بالمائة، مقارنة بمتوسط يبلغ 9 بالمائة لسنوات العقد الماضي. بالإضافة إلى ذلك، فإن جزء من الفرق يعود إلى بعض المدفوعات المؤقتة التي أثرت على ميزانية الحكومة عام 2012، كإعانة الباحثين عن العمل (30 مليار ريال) والمخصصات غير المتكررة لصندوق التطوير العقاري والصندوق السعودي للتنمية الصناعية (19,5 مليار ريال).

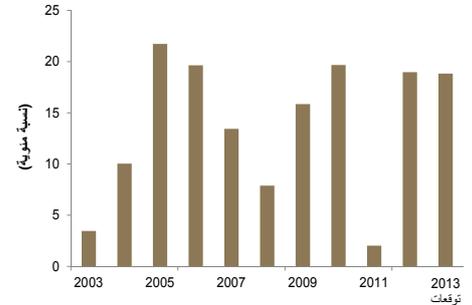
توزعت الزيادة الكلية في المصروفات التقديرية والتي بلغت 130 مليار ريال بالتساوي على الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي. وقد تم رفع الإنفاق الاستثماري حسب الميزانية إلى 285 مليار ريال مقارنة بمبلغ 222,5 مليار ريال في ميزانية العام الماضي. زادت النفقات الجارية بنحو 14 بالمائة مقارنة بمستواها في الميزانية السابقة، وشكلت هذه النفقات نحو 65 بالمائة على الأقل من إجمالي الإنفاق. كذلك فاقت النفقات الجارية مستوياتها قبل خمس سنوات بنحو 85 بالمائة، في إشارة إلى مخاطر زيادة ضعف المرونة في الميزانية. وتشكل المرتبات والأجور أكبر مكون للإنفاق الجاري ومن المؤكد أنها ستكون أكبر مساهم في هذا المستوى المرتفع من الإنفاق. كذلك يرجح أن ترتفع تكاليف التشغيل والصيانة بسرعة وستصبح أحد أهم بنود المصروفات الجارية خلال السنوات القادمة عندما تنتقل معظم المشاريع إلى مرحلة التشغيل.

رغم أن الصرف في ميزانية 2013 شمل جميع القطاعات إلا أن أولويات الصرف جاءت متسقة مع أولويات موازنات الأعوام القليلة الماضية، حيث حظي قطاع التعليم بالنصيب الأكبر من المخصصات التي تم الكشف عنها في الميزانية وشكلت مصروفاته 25 بالمائة من إجمالي الإنفاق، تلاه قطاع الصحة والشؤون الاجتماعية بمخصصات شكلت 12,2 بالمائة. وحُظي قطاعي الخدمات البلدية والتعليم بأعلى نسبة زيادة في المخصصات بلغت 23 بالمائة و 21 بالمائة على التوالي.

المصروفات المقررة في الميزانية



النمو في المصروفات المقررة في الميزانية





وفيما يلي موجز لخطط الإنفاق على القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

قطاع التعليم وتممية الموارد البشرية: ارتفعت مخصصات هذا القطاع إلى 204 مليار ريال، أي بزيادة 21 بالمائة مقارنة بما تم تخصيصه للعام 2012 وهي أكبر زيادة منذ عام 2007. هذه المبالغ ستستخدم لتغطية أعمال التشييد الخاصة ببناء نحو 539 مدرسة جديدة و1,900 مدرسة قائمة بالإضافة إلى التمويل اللازم لتجديد 2,000 مدرسة. كذلك سيتم بناء أكثر من 15 كلية جديدة كما سيتواصل العمل في بناء مرافق الجامعات التي فُتحت مؤخراً. تم تخصيص مبلغ 13,4 مليار ريال لمشروع الجامعة الإلكترونية، وليس هناك خطط لإنشاء جامعات جديدة. تم تخصيص مبلغ 4,25 مليار ريال لبناء ثلاث مستشفيات جامعية جديدة. كذلك حُصصت حوالي 21,6 مليار ريال لتغطية تكاليف أكثر من 120,000 طالب سعودي يدرسون بالخارج مع أسرهم خلال عام 2012.

قطاع الصحة والشؤون الاجتماعية: تم تخصيص 100 مليار ريال لهذا القطاع بزيادة قدرها 16 بالمائة عن مخصصات عام 2012، وتمثل هذه المخصصات نحو 12,2 بالمائة من الإنفاق الإجمالي. هذه المبالغ ستستخدم لبناء 19 مستشفى ومركز صحي جديدة، تضاف إلى عدد 102 مركز قيد الإنشاء. علاوة على ذلك، سيغطي المبلغ مشاريع اجتماعية تشمل تشييد مقرات جديدة لعدد 20 نادي رياضي و15 مركز إعادة تأهيل بالإضافة إلى مكاتب للضمان الاجتماعي وتبلغ تكلفتها الإجمالية 29 مليار ريال.

قطاع المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية: تلقى هذا القطاع 57 مليار ريال بزيادة بلغت 11 بالمائة عن مخصصات عام 2012. وقد تم تخصيص مبالغ لمشاريع جديدة تشمل إنشاء صوامع ومطاحن جديدة وكذلك تعزيز شبكات إمداد المياه وتحسين وترقية شبكات المياه والصرف الصحي.

قطاع النقل والاتصالات: حظي هذا القطاع بثالث أكبر زيادة في المخصصات مقارنة بجميع القطاعات التي تم الإعلان عنها، حيث حُصص له مبلغ 65 مليار ريال بزيادة 16 بالمائة فوق مستويات عام 2012. وتشمل المشاريع الجديدة في هذا القطاع الفراغ من مشاريع الطرق القائمة وإكمال المدن الصناعية ومشاريع البنية التحتية في رأس الخير بالإضافة إلى موانئ بحرية جديدة وبناء شبكة خطوط حديدية.

قطاع الخدمات البلدية: نال هذا القطاع أعلى نسبة زيادة مقارنة ببقية القطاعات حيث ارتفعت مخصصاته بنسبة 23 بالمائة عن مخصصات العام السابق لتصل إلى 36 مليار ريال، منها 4 مليار ريال سيتم تمويلها من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات. وبقي الإنفاق في هذا القطاع يتركز على نفس المجالات كما في السنوات السابقة.

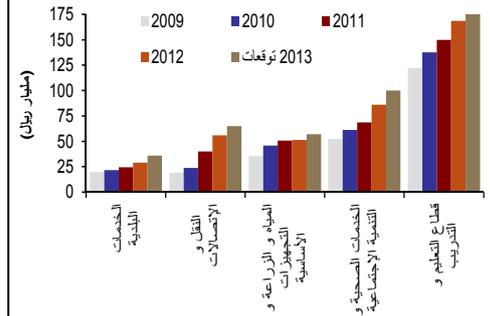
ونعتقد أن الإنفاق على قطاع الدفاع والأمن يمثل أكبر بنود الإنفاق الحكومي على الرغم من عدم الإعلان عنه في الميزانية، وقد شكلت مخصصات هذا القطاع، وفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) 30,8 بالمائة من ميزانية عام 2012 وهي أقل نسبة منذ عام 1984. وقد تم خلال الأعوام القليلة السابقة توقيع عقود دفاعية بمليارات الدولارات كما تشير بعض التقارير الإعلامية المنفرقة إلى وجود اتفاقيات جديدة، لكن لأنه يتم صرف تلك المبالغ على مدى عدد من السنوات لن تنعكس بصورة كبيرة على الإنفاق في عام 2013.

الإيرادات

قُدرت ميزانية العام 2013 إجمالي الإيرادات بنحو 829 مليار ريال نتوقع أن تساهم مبيعات النفط بنحو 90 بالمائة منها، لكن لا تتوفر تفاصيل رسمية بهذا الخصوص. وكما جرت العادة لم يُكشف عن متوسط سعر النفط ولا حجم الإنتاج اللذين بني عليهما تقدير الإيرادات النفطية في الميزانية، إلا أننا نرى أن من شأن متوسط للإنتاج اليومي يبلغ 9,6 مليون برميل ومتوسط لسعر سلة الخامات السعودية يبلغ 66 دولاراً للبرميل (ما يعادل نحو 70 دولاراً لمزيج برنت) ومعدل تحويل لإيرادات النفط* عند 88 بالمائة أن يستوفيا الإيرادات النفطية المقررة في الميزانية الحالية.

* نسبة الإيرادات النفطية المحولة إلى وزارة المالية إلى الإيرادات الفعلية لصادرات النفط التي تسلمها شركة أرامكو.

تصنيف الإنفاق حسب القطاعات

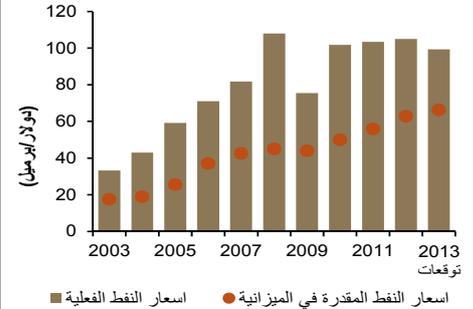




اعتادت الحكومة على صياغة الميزانية على أساس تقدير متحفظ لأسعار النفط، فخلال العقد الماضي جاء السعر الفعلي للنفط أعلى بواقع 70 بالمائة في المتوسط عن السعر المستخدم في وضع تقديرات الميزانية (نرجح أن السعر الفعلي كان أعلى من السعر التقديري بواقع 52 بالمائة بالنسبة لعام 2012)، وكانت آخر سنة انخفض فيها متوسط السعر الفعلي للنفط مقارنة بالسعر المستخدم في تقديرات الميزانية هي عام 1998. وحالياً يباع خام برنت بنحو 110,6 دولاراً للبرميل، أي أعلى بواقع 58 بالمائة عن مستوى السعر الذي نعتقد أنه أستخدم في صياغة تقديرات الميزانية.

مع ذلك، فإن السعر الذي قُدرت على أساسه ميزانية 2013 أبقى على الأسلوب الذي يعتبر أقل تحفظاً الذي اتبعته الحكومة في تقديراتها لميزانية عام 2012. نتيجة لذلك، قُدرت الميزانية أن الإيرادات سترتفع بنسبة 18 بالمائة مقارنة بميزانية العام السابق رغم أننا نتوقع أن يأتي كلاً من سعر النفط وحجم الإنتاج دون مستوييهما لعام 2012 (أنظر النص المظلل)، ونعتقد أن الإيرادات الفعلية ستزيد عن تقديرات الحكومة بدرجة مريحة ونرى أن استخدام تقدير واقعي لسعر النفط هو أمر سليم. بصفة عامة تشكل الإيرادات الأساس الذي تحسب بناءً عليه المصروفات، وقد ساهم التقدير غير الواقعي لإيرادات النفط وبالتالي تقديرات الإنفاق في رفع مستويات تجاوز الإنفاق خلال السنوات الماضية.

سعر النفط المستخدم في الميزانية مقابل السعر الفعلي (خام الصادر السعودي)



توقعات جدوى بتطورات أسواق النفط في عام 2013

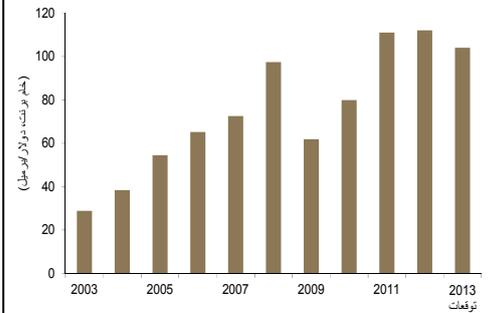
من المتوقع أن تسجل أسعار النفط انخفاضاً خلال عام 2013 جراء تباطؤ الاقتصاد العالمي وبسبب المزيد من التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط العالمي، وأن يبلغ متوسط سعر النفط من صادر الخام السعودي 99,4 دولاراً للبرميل (ما يعادل 104 دولاراً لخام برنت). وفي ظل الزيادة المضطربة للإنتاج من العراق وأمريكا الشمالية، نتوقع انخفاض إنتاج النفط السعودي بنسبة 1 بالمائة إلى 9,6 مليون برميل في اليوم.

- من المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط عام 2013 نتيجة للأداء الاقتصادي القوي نسبياً في الأسواق الناشئة، حيث ينتظر أن يفوق نمو الطلب من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخاصة الصين والهند والشرق الأوسط تراجع الطلب لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن المتوقع أن تشكل أسواق آسيا، حسب توقعات منظمة الطاقة الدولية، أكثر من 50 بالمائة من نمو الطلب العالمي على النفط عام 2013. في المقابل سيتراجع نمو الطلب من بقية أنحاء العالم لأن النمو الاقتصادي سينعافى تدريجياً، حيث يتوقع انكماش الطلب من أوروبا بنحو 0,2 مليون برميل في اليوم خلال العام القادم. علاوة على ذلك، فإن أي زيادة في تعمق الركود الاقتصادي في منطقة اليورو ستؤثر بشدة على أسعار النفط.

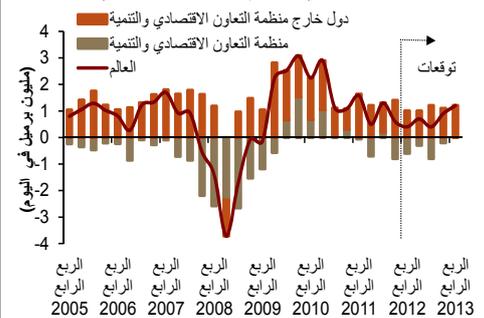
- كذلك سوف يزداد حجم المعروض من النفط على مستوى العالم عام 2013 برغم مخاطر زيادة توقف الإمدادات النفطية خاصة من بعض المنتجين في الشرق الأوسط، حيث ينتظر أن تؤدي استعادة ليبيا لمستوى إنتاجها السابق والنمو القوي لإنتاج النفط من العراق وأمريكا الشمالية إلى تخفيف حدة الضغوط الناشئة من اختناق الإمدادات جراء الاضطرابات السياسية في سوريا واليمن والسودان وجنوب السودان. وبالمجمل، يتوقع أن يرتفع العرض من الدول خارج منظومة أوبك بنحو 0,6 مليون برميل في اليوم عام 2013، حسب تقديرات منظمة الطاقة الدولية، مقابل تراجع طفيف في إنتاج أوبك. ويعود تراجع إنتاج أوبك بصفة رئيسية إلى انخفاض الإنتاج في إيران والذي يرجح أن يظل عند مستواه الحالي خلال العام القادم مع احتمال تراجعها بدرجة أكبر، كما يتوقع أن تخفض المملكة إنتاجها بدرجة طفيفة بغرض المحافظة على توازن السوق بمستوى يحقق لها الأسعار التي تفضلها.

- ستشكل المخزونات التجارية الكبيرة بعض الضغط على أسعار النفط، حيث من المتوقع أن تظل مستويات مخزون الخام لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند مستوى مريح من حيث عدد أيام الاستهلاك القادرة على تغطيتها وكذلك مقارنة بمتوسط حجمها للسنوات الخمس الماضية، ويعكس ذلك معدلات تخزين قوية خلال الشهور السبعة الأخيرة.

سعر النفط (متوسط الفترة)



التغير في حجم الطلب العالمي

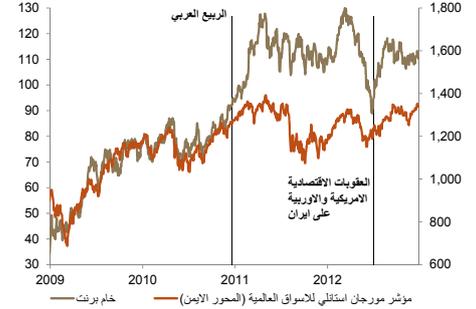




هناك عاملين آخرين يضافان إلى المعطيات الأساسية لا بد من أخذهما في الاعتبار عند تقدير أسعار النفط، هما المخاطر الجيوسياسية والتدفقات المالية. فقد تسببت الاضطرابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2012 في إضافة علاوة مخاطر إلى الأسعار ستظل ماثلة خلال عام 2013 في ظل ترجيح استمرار حالة عدم اليقين، كما أن التوترات التي تحيط بإيران مرشحة لأن تعمل على بقاء الأسعار مرتفعة.

من ناحية أخرى، أثرت التدفقات المالية على أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة. فإجراءات التيسير الكمي التي تبنتها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي كانت داعمة لأسعار النفط، رغم أن التأثير كان قصير المدى نسبياً نتيجة لانعكاس التأثيرات السلبية لضعف معطيات الاقتصاد العالمي على السوق. ويرجح أن تتعرض الأسعار خلال عام 2013 لبعض الضغوط، حيث ينتظر أن يؤثر عدم اليقين بشأن الأوضاع في أوروبا والهاوية المالية المتوقعة في الولايات المتحدة على مستويات الثقة في انتعاش الاقتصاد العالمي.

تأثير التطورات الجيوسياسية على سعر النفط



لم يتم الإعلان عن تقديرات الإيرادات غير النفطية في الميزانية والتي يأتي معظمها من رسوم الخدمات الحكومية والتعرفة الجمركية. وقد أشرنا في آخر تقرير اقتصادي لنا إلى أننا نتوقع ارتفاع الإيرادات من كلا هذين المصدرين نتيجة لقوة الأداء الاقتصادي. ورغم أن الاحتياطيات الأجنبية سجلت أعلى مستوى لها على الإطلاق، لكننا لا نتوقع أن يشهد الدخل الاستثماري تغييراً يذكر مقارنة بالسنوات القليلة الماضية بسبب الفائدة المتدنية للسندات الأمريكية التي نعتقد أنها تشكل معظم الموجودات الأجنبية لحكومة المملكة. ولم تتضمن بيانات الميزانية تبني أي سياسات جديدة لزيادة الموارد غير النفطية.

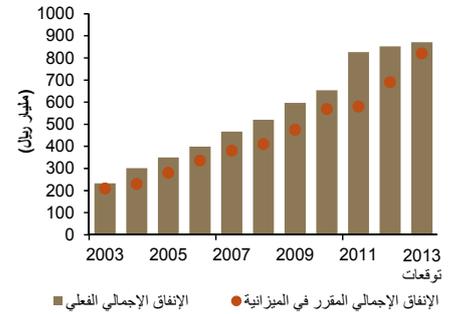
توقعات جدوى بشأن الميزانية

نتوقع تسجيل فائض قدره 177 مليار ريال في ميزانية عام 2013 وهو ما يعادل 6,3 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي المتوقع، وذلك على أساس تقديرنا بأن تأتي أسعار النفط الفعلية أعلى من المستويات التي استخدمت في الميزانية ما يؤدي إلى تجاوز إيرادات النفط الفعلية الإيرادات المقررة بموجب الميزانية (انظر النص المظلل). كما نتوقع أن تساهم العائدات النفطية بمبلغ 1,048.5 مليار ريال في الميزانية بالإضافة إلى 106 مليار ريال من العائدات غير النفطية.

سوف يتخطى الإنفاق الفعلي مستوى الإنفاق المقرر في الميزانية، حيث نجد أن الإنفاق الفعلي قد تخطى تقديرات الميزانية بمعدل 24 بالمائة في المتوسط خلال الأعوام العشرة الأخيرة. ونرجح أن يأتي مدى تجاوز الإنفاق الفعلي للمستويات المقررة في الميزانية أصغر من التجاوز في العاميين السابقين، ويعود ذلك إلى اختفاء تأثير التزامات الصرف المؤقت التي تضمنتها المراسيم الملكية التي تم الإعلان عنها عام 2011 على ميزانية عام 2013. وعليه، نتوقع أن يأتي تخطي الإنفاق الفعلي للمستويات المقررة في ميزانية 2013 قريب نسبياً من تقديرات الميزانية ولذلك نتوقع أن يبلغ الإنفاق الإجمالي نحو 871 مليار ريال.

حسب توقعاتنا يبلغ مستوى سعر النفط اللازم كي تتعادل الإيرادات مع المصروفات العامة، والذي يعرف بالسعر التعادلي، 67 دولاراً للبرميل لخام الصادر السعودي (ما يعادل نحو 71 دولاراً لخام برنت). وقد بنينا حساب هذا السعر على افتراض أن يبلغ متوسط الإنتاج الكلي 9,6 مليون برميل يومياً وأن يكون الاستهلاك المحلي في حدود 2 مليون برميل وأن يكون معدل تحويل إيرادات النفط عند 88 بالمائة. ومن المنتظر أن يخفف إنتاج الغاز من حقل كران الذي يتوقع أن يبلغ طاقته الكاملة العام القادم بعض العباء عن النفط كمصدر للطاقة للاستهلاك المحلي في العام القادم.

تجاوز الإنفاق الفعلي المستويات المقررة

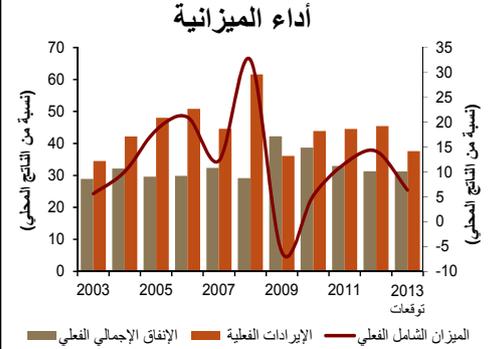




الأداء المالي في عام 2012

كشفت التصريحات الأخيرة لوزارة المالية السعودية بأن النتائج المالية الفعلية للعام 2012 جاءت أفضل من التقديرات المتضمنة في ميزانية 2012 كما فاقت توقعات جدوى بدرجة طفيفة، حيث سجل فائض الميزانية الذي بلغ 386 مليار ريال ثاني أعلى رقم قياسي وهو ما يعادل 14,2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود الفضل في ارتفاع الفائض إلى زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لزيادة حجم الإنتاج بنسبة 7,4 بالمائة (ازدادت الصادرات بنسبة 7 بالمائة) وكذلك محافظ أسعار النفط على مستوى مقبول عند 112 دولار للبرميل لخام برنت. ورغم أن الإنفاق الفعلي تخطى الإنفاق المقرر في الميزانية بدرجة كبيرة، إلا أن زيادة الإيرادات النفطية فاقت ذلك المستوى.

كسرت الإيرادات الفعلية التي بلغت 1,239 مليار ريال (تقديرات جدوى: 1,189 مليار ريال) المستوى القياسي الذي سجلته العام الماضي، مرتفعة بنسبة 76,5 بالمائة عن الإيرادات المقدرة في الميزانية بنسبة 10,8 بالمائة عن مستواها عام 2011، وذلك بسبب تخطي أسعار النفط وحجم الإنتاج المستويات المقدرة لهما في الميزانية. ونعتقد أن ميزانية العام 2012 بنيت على متوسط لسعر سلة صادر الخام السعودي يبلغ 69 دولاراً للبرميل وحجم إنتاج يبلغ 8,8 مليون برميل في اليوم. وبما أن العام شارف على الانقضاء فمن المرجح أن متوسط السعر الفعلي للنفط السعودي يقارب 105 دولاراً للبرميل. وسيكون متوسط الإنتاج عند 9,9 مليون برميل في اليوم بعد أن تم رفعه بهدف التعويض عن النقص الكبير في إنتاج إيران وزيادة الطلب من الأسواق الناشئة وخاصة آسيا. وبلغت الإيرادات غير النفطية 99,1 مليار ريال، بزيادة 18,8 بالمائة عن مستواها عام 2011.



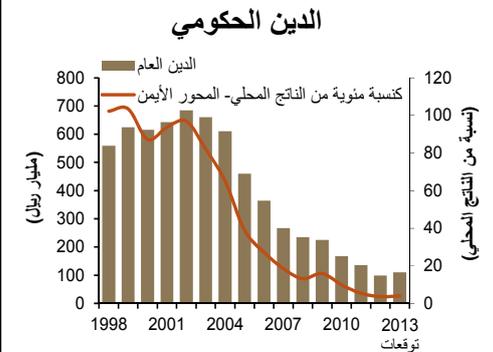
بيانات ميزانية 2012

(مليار ريال سعودي)

الفرق	البيانات الفعلية	البيانات التقديرية	
537	1,239	702	الإيرادات
163	853	690	المصروفات
374	386	12	الفائض أو العجز

بلغت المصروفات الفعلية 853 مليار ريال (تقديرات جدوى: 841 مليار ريال) بزيادة 23,6 بالمائة عما ورد في مقررات الميزانية و 3,2 بالمائة عن مستواها عام 2011. ولكن الزيادة السنوية عام 2012 جاءت أقل من زيادة العام الماضي (25 بالمائة)، نتيجة تلاشي تأثير بعض بنود الصرف المؤقتة التي تضمنتها حزم الإنفاق التي طبقت في الربع الأول من عام 2011. ورغم أن الزيادة في المصروفات جاءت متوسطة، إلا أن البنود الثابتة في تلك الحزم خاصة الأجور وغيرها من المزايا أبقت على الإنفاق مرتفعاً عام 2012. وفاق الإنفاق الفعلي لعام 2012 مستواه قبل خمسة أعوام بنحو 83 بالمائة. لم يتضمن إعلان الميزانية تفاصيل عن حجم الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري. من المهم ملاحظة أن التقديرات الأولية لأداء الميزانية المتضمنة في بيان الميزانية يتم تعديلها في كثير من الأحيان، وبصفة عامة تتم زيادة الأرقام الخاصة بالإيرادات والمصروفات على حد سواء لكن الأخيرة غالباً ما ترتفع بنسبة أكبر.

تم خفض الدين الحكومي إلى 98,8 مليار ريال بنهاية عام 2012، ما يعادل 3,6 بالمائة فقط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد انخفضت حيازات البنوك التجارية من الدين الحكومي وشبه الحكومي بنحو 2,2 مليار ريال خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام. كذلك تراجع حيازات البنوك من السندات الحكومية طويلة الأجل بنحو 4,4 مليار ريال لتصبح 43 مليار ريال، مسجلة أدنى مستوى لها طيلة الفترة التي تتوفر فيها بيانات بهذا الخصوص. أما الجهات الأخرى التي تحتفظ بمعظم أدوات الدين الحكومي فهي صندوق معاشات التقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وكانت حيازات هذه المؤسسات من الدين الحكومي تتم مقايضتها سابقاً بموجودات تقوم بإدارتها جهات حكومية أخرى. ونعتقد أن عمليات مقايضة شبيهة قد مكنت من خفض الدين الكلي في عام 2012.





الأداء الاقتصادي عام 2012

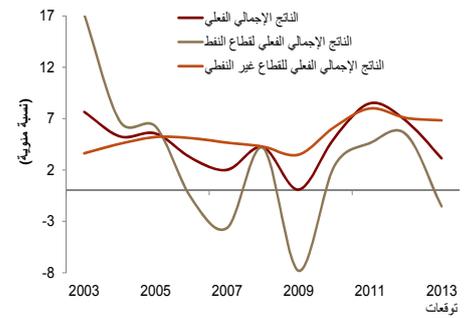
اشتمل إعلان وزارة المالية حول الميزانية على بيانات أولية عن الاقتصاد الكلي تضمنت نظرة الحكومة للأداء الاقتصادي عام 2012، مما يعطي مؤشراً عن الأداء المتوقع في العام القادم. وقد أشارت تلك البيانات إلى تحسن كبير في الأداء الاقتصادي، حيث نما الاقتصاد غير النفطي بنسبة 7,2 بالمائة على أساس سنوي وبزيادة 1,5 نقطة مئوية عن توقعاتنا، كما سجل القطاع الخاص غير النفطي نمواً بنسبة 7,5 بالمائة مقارنة بتوقعاتنا التي كانت عند 6,1 بالمائة. ونما الناتج الإجمالي الاسمي بنسبة 8,6 بالمائة، رغم زيادة حجم إنتاج النفط. وقد نتج عن ارتفاع الإيرادات النفطية نمو كبير في فائض الحساب الجاري. كذلك تراجع معدل التضخم.

نما الناتج الإجمالي الفعلي بنسبة 6,8 بالمائة على أساس سنوي. وكنا قد توقعنا ارتفاع كبير في النمو الاقتصادي بسبب زيادة المملكة إنتاجها عام 2012 للتعويض عن نقص النفط الإيراني ولتلبية الطلب المتزايد خاصة من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. نتيجة لذلك، نما القطاع النفطي بنسبة 5,5 بالمائة. كذلك تضمن إعلان الميزانية تعديل آخر في معدل النمو الاقتصادي للعام 2011، حيث تم رفعه إلى 8,5 بالمائة مقارنة بـ 7 بالمائة حسب التقدير السابق. ولكن الإعلان لم يشتمل على التفاصيل المعدلة لمكونات الناتج المحلي في عام 2011.

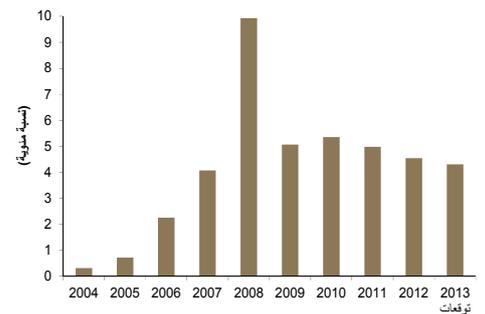
سجل القطاع الخاص غير النفطي نمواً بنسبة 7,5 بالمائة. وكنا قد توقعنا تحسناً عام 2012 بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي الذي أدى إلى تعزيز ثقة الشركات والمستهلك وإلى ارتفاع البنوك لظروف عمليات الإقراض، وذلك رغم استمرار الاضطرابات السياسية في المنطقة والمخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي لعام آخر. ولكن، معدلات النمو في بعض القطاعات جاء أعلى من توقعاتنا، حيث نما قطاعان برقم مزدوج على أساس المقارنة السنوية: قطاع النقل والاتصالات (10,7 بالمائة) وقطاع التشييد (10,3 بالمائة). وكنا قد توقعنا بأن يحقق قطاع التشييد أسرع معدلات النمو عام 2012، لكن معدلات النمو لقطاعي التشييد والنقل فاقت تقديراتنا بنحو 2 و3 نقطة مئوية على التوالي. أما النمو في القطاعات الأخرى فقد جاء وفقاً للتوقعات، حيث نما قطاع التجزئة بنحو 8,3 بالمائة وقطاع الكهرباء والماء والغاز بنحو 7,3 بالمائة وقطاع الخدمات المالية بنحو 4,4 بالمائة.

تم تقدير متوسط معدل التضخم عند مستوى 4,5 بالمائة مقارنة بمعدل 4,9 بالمائة في عام 2011. هناك نزعة إلى تقديم بيانات عن التضخم في إعلان الميزانية تختلف عن تلك التي تعلنها مصلحة الإحصاءات العامة على أساس شهري، ولكن بيانات عام 2012 جاءت أقرب. فحسب مصلحة الإحصاءات العامة بلغ متوسط التضخم خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من العام 4,6 بالمائة. ويعود التراجع الطفيف لمعدل التضخم في عام 2012 إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية والتراجع التدريجي للإيجارات في النصف الثاني من العام. وقد أدى الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن زيادة أجور موظفي القطاع العام وغيرها من مبادرات الإصلاحات في سوق العمل إلى زيادة التضخم، لكن إذا نظرنا إلى حجم الإنفاق نجد أن ارتفاع التضخم في بعض الفئات مثل التعليم والترفيه والنقل والاتصالات كان ضعيفاً بدرجة واضحة. في الواقع، تباطأ معيار جدوى للتضخم "التضخم الأساسي" الذي يستبعد فئتي الأغذية والإيجارات إلى 3 بالمائة للشهور الأحد عشر الأولى من العام الجاري مقارنة بـ 3,5 بالمائة لنفس الفترة من العام الماضي. هناك مقياس آخر للتضخم هو معامل انكماش الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي الذي انخفض إلى 3,8 بالمائة من 6,1 بالمائة في عام 2011. هذا المعيار متاح فقط على أساس سنوي وهو عبارة عن الفرق بين الناتج الإجمالي الفعلي والناتج الإجمالي الاسمي ويقاس أسعار جميع السلع غير النفطية التي يتم استهلاكها داخل الاقتصاد.

نمو الناتج المحلي الفعلي (التغير السنوي)



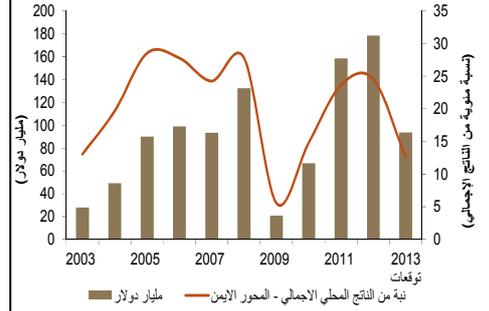
التضخم (التغير السنوي)





سجل فائض الحساب الجاري مستوى قياسياً جديداً حيث بلغ 178,5 مليار دولار (669,2 مليار ريال) مرتفعاً عن 158,5 مليار دولار وهو المستوى الذي كان عليه عام 2011. ورغم عدم توفر تفاصيل كافية عن الحساب الجاري إلا أنه يتضح أن الزيادة كانت نتيجة لارتفاع إيرادات النفط (التي شكلت حوالي 80 بالمائة من إجمالي قيمة الحساب الجاري). أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج إلى زيادة إيرادات الصادرات النفطية إلى 1,302 مليار ريال، ما يعادل 88 بالمائة من إجمالي الصادرات. ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 4 بالمائة، وهو معدل يتسق مع توقعاتنا، وذلك نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي على البتروكيماويات خلال العام. ارتفعت الواردات بنحو 7 بالمائة، وهو معدل يتسق مع البيانات الشهرية للتجارة الخارجية. ولم يتم نشر بيانات أخرى عن الحساب الجاري.

الحساب الجاري



الملاحح المستقبلية للعام 2013

نتوقع أن يتواصل زخم النمو الاقتصادي القوي لسنة أخرى عام 2013 ولكن بوتيرة أقل، ويعود هذا التباطؤ إلى انخفاض حجم إنتاج النفط. كما نتوقع أن يظل نمو القطاع غير النفطي قوياً بفضل زيادة التوسع في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية وخاصة في قطاع البنى التحتية. كذلك ستبقى القروض المصرفية داعمة للنمو وسيترجع الأثر السلبي للاضطرابات التي تشهدها المنطقة على أداء الاقتصاد السعودي. وسوف يتراجع معدل التضخم قليلاً بسبب انحسار ضغوط الإنفاق المحلي وتقلص الضغوط الخارجية، ولكن هناك عامل قد يؤثر على توقعاتنا هو الملاحح المستقبلية للدولار الأمريكي. ونتوقع انخفاض طفيف في أسعار النفط نتيجة لتباطؤ نمو الطلب بسبب ضعف الاقتصاد العالمي من جهة وزيادة العرض نتيجة لتوسع الإنتاج من العراق وأمريكا الشمالية من جهة أخرى.

نتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد السعودي إلى 3,1 بالمائة عام 2013 بسبب انخفاض حجم إنتاج النفط ونتيجة للمقارنة بمستويات سابقة مرتفعة بالنسبة للقطاع غير النفطي. وسيظل الإنفاق الحكومي الضخم يعمل بمثابة المحرك للاقتصاد غير النفطي، مدعوماً بالقروض المصرفية الكبيرة ومنانة الطلب المحلي. بالنسبة للقطاع غير النفطي، نتوقع أن ينمو الناتج المحلي الفعلي للحكومة بنسبة 4,9 بالمائة على أساس سنوي بسبب ارتفاع الإنفاق الرأسمالي، في حين ينتظر نمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 7,8 بالمائة. وستسجل المرافق العامة والبناء والتشييد والنقل والبيع بالتجزئة، باعتبارها القطاعات الرئيسية المستفيدة من الإنفاق الحكومي الضخم، أسرع معدلات النمو في الاقتصاد.

نتوقع أن يتراجع معدل التضخم بدرجة طفيفة إلى 4,4 بالمائة خلال عام 2013، وستكون مجموعتي الأغذية والإيجارات المساهمين الرئيسيين في التضخم. وسيبقى تأثير الضغوط الخارجية على الأسعار المحلية ضعيفاً، خاصة في ظل تراجع تضخم أسعار الأغذية العالمية. أما الضغوط التضخمية للإيجارات فستظل على الأرجح المصدر الرئيسي للتضخم الشامل، ولكنها ستراجع تدريجياً نتيجة لبدء انقشاع الاختناقات في المساكن. ونعتقد أنه ستكون هناك بعض الضغوط التضخمية المحلية نتيجة لارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي والاستهلاكي على حد سواء. ولا نتوقع أي تغييرات فيما يتعلق بسياسة ربط سعر صرف الريال بالدولار. وسيؤدي انخفاض إيرادات النفط إلى تراجع طفيف في فائض الحساب الجاري لكنه سيظل مرتفعاً وسيعادل أكثر من 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الأسعار العالمية للغذاء

(التغير السنوي)





نتائج العام المالي 2012 وتقديرات جدوى للعام 2013

تقديرات جدوى	النتائج الفعلية	
3,1	6.8	النمو الفعلي في الناتج المحلي (التغير كنسبة مئوية)
2,2	8,6	النمو الاسمي في الناتج الإجمالي (التغير المئوي)
4.4	4.5	معدل التضخم (نسبة مئوية؛ سنة الأساس = 1999)
351	669,2	ميزان الحساب الجاري (مليار ريال)

رغم أن صورة الاقتصاد ستتحسن عام 2013 لكنه سيكون العام الخامس على التوالي الذي يعتمد فيه النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة. ومع أن الحكومة تستطيع تحمّل ذلك الإنفاق، إلا أن النمو الاقتصادي الذي يأتي نتيجة لذلك لن يكون مثيراً للإعجاب. أما المخاطر التي قد تقوض من تقديراتنا تلك فتركز حول تعمق الركود في أوروبا والمخاوف من انعكاس الأوضاع المالية في الولايات المتحدة على الملامح المستقبلية لاقتصاد ذلك البلد وتأثيرات ذلك على الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء، وجميعها عوامل ستقود على الأرجح إلى خفض الطلب العالمي على النفط الذي يؤدي بدوره إلى تراجع نمو قطاع النفط الذي ستمتد تأثيراته السلبية إلى القطاع غير النفطي.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.